

مناقشة قول أسامة عنبر في أن موقف الإمام مالك من الحديث النبوي غير محمود كله

بقلم: الطاهر عمر الطاهر
الكاتب في "منتدى الأزهرين"
الخميس: 11 رمضان 1429هـ
11 سبتمبر 2008م

كتب أسامة عنبر في موضوع سابق فقرة تناول فيها الإمام مالك بن أنس قدس الله سره وموقفه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم انفصل فيها -رغم كونها قصيرة وغير مدللة- إلى أن موقف مالك رحمه الله من الحديث النبوي غير محمود كله، وعلل ذلك بتعليلات بانتهت له قوة وأسباب ظهرت له مرضية.

وسأحاول في هذا الموضوع -نصرة لسيدنا الإمام مالك رحمه الله وذبا عن عرضه وعلمه- تفنيد شبهه واحدة واحدة بإذن الله تعالى، مينا خطأ هذا الاستنتاج وشناعته من جهتي العلم والأدب، مفترضا في ذلك حسن نيته وحرصه على التعلم وغيرته على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبين في هذا الموضوع بمعونته تعالى أن ما كتبه أسامة تليس لبس عليه لسبب لا نعرفه الآن، ومتمنيا منه أن يسعد بهذا النقد ما دام حبه لسنة النبي صلى الله عليه وسلم هو الحامل له على ما سبق، ومتمنيا من غيره أن يستفيد من هذا ويدفع شبهة عساها داخلته في سيدنا الإمام وموقفه من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

[تمهيد:]

فأقول بداية أن كثيرا من مصطلحات العلوم لحقها من التبدل الزماني والتغاير الاصطلاحي الشيء الكثير، فباعتبار أن هذه العلوم صنائع بشرية واجتهادات إنسانية -كما

بينه ابن خلدون في مقدمته- فالحكم يدور مع حقائق الأشياء لا مع مسمياتها، فأنت ترى أن الفقه كعلم خاص موضوع للبحث عن الفروع العملية هو مفهوم ضيق جيداً بالمقارنة مع مفهومه في عصر السلف، فأبو حنيفة [ت150هـ] عرفه بأنه: ((معرفة النفس: مالها وما عليها))، وهذا المصطلح يشمل الآن على الأقل ثلاثة علوم: التوحيد والفقه والتصوف، باعتبار تعلق الحقوق والواجبات بها ثلاثتها.

والأمثلة لهذا كثيرة ففي علوم الحديث مصطلح الصحيح كان مستعملاً لما يعمل به سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً، متصلاً أو منقطعاً، ومصطلح الضعيف كان يشمل الحسن، والمرسل كان متسع الدلالة، وألفاظ التوثيق والتجريح مما تجري على هذا الباب.

هل كان مالك أمير المؤمنين في الحديث؟:

فمصطلح "أمير المؤمنين في الحديث من هذا الباب، اصطلاح متداول مختلف في تحقيق من يصدق عليه ممن لا يصدق بحسب "مجال التداول" زمناً ومكاناً، وعلى كل فقد قيل في ضبطه معياران اثنان:

أحدهما أن يكون محيطاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها -وهذا متعذر- أو أغلبها بحيث لا يعزب عنه إلا اليسير.

والثاني أن يضبط ذلك بالعدد الدقيق، واختلف في ذلك ما بين ثلاثمائة ألف إلى الألف ألف.

ولا نريد تقصي هذه المسألة إلا من حيث تعرضك لها، فقد قلت:

كان حديث مالك حوالي 12 ألف حديث فقط وهو حافظ وليس أمير المؤمنين في الحديث؛ البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وعفان والدارقطني وابن عقلة وابن المديني والرازيان والصوري وابن حبان وشعبة والأعمش وابن جريج والنهلي والخطيب والطبراني وغيرهم أحفظ منه وأعرف بالعلل والرجال

فهذه الفقرة فيها دعويان: أحدهما أن الإمام ليس أمير المؤمنين بل قصرت رتبته على "الحافظ" وهي أقل منها رتبة، والثانية أن غيره أحفظ منه وأعلم وأجدر بإمارة المؤمنين.

ويتجه عليك في دعواك الأولى سؤال هو: ما الدليل على أن مبلغ علم مالك هو ما سميت؟

قد تقول لي قد نص على ذلك بعض الحفاظ، فأقول: وما دليله عليه؟. إن هذه المسألة مسألة تقريبية لا يمكن الاستناد فيها إلى شيء دقيق أبداً، إذ كيف أستطيع أن أحدد لك محفوظك من الحديث أو الشعر إذا لم يكن ذلك محصوراً؟ إن صاحب الشأن لا يستطيع أن يحدد ذلك فكيف بغيره من تلامذته أو من غيرهم، واعتبر بنفسك إن سألتك كم تحفظ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ بكم ستجيب؟

وربما تقول لي أنه قد استُثِرَّ حديثه في الكتب والمصنفات فبلغ ذلك المبلغ! فأقول لك هذا الإمام أحمد [ت241هـ] قد قيل أنه يحفظ ألف ألف حديث ومسنده لا يعبر إلا عن "واحد من خمسة وعشرين جزءاً" من محفوظه [4%]، فما تقول في الاثني عشر ألفاً التي ذكرت مع هذه النسبة؟

ثم إن الاثني عشر ألفاً وإن قالها من نقلت عنه فقد نقل بعض الغماريين عن مبلغ أحاديث الإمام أنه أربعون ألفاً، بل نقل الكاندهلوي [ت1402هـ] أن حديثه الذي انتهى منه الموطأ كان مائة ألف حديث؛ فانظر إلى مبلغ النسب في هذا واحكم على رأيك.

وضف إلى هذا صنعة امتاز لها الإمام عن غيره من أئمة التحديث، وهو أنه كان كثير الانتقاء للحديث شديد الحذر في التحديث به، فمائة ألف تصير أقل من ألف، وأحاديث لا يروها أبداً لم يكن عليها العمل، ولا الفتوى، وأحاديث امتنع عن التحديث بها حتى لا تتخذ عند أهل البدع حجة، حتى قيل أن أحاديث الناس في زيادة وأحاديث مالك في نقصان، وأخرج من بيته يوم وفاته أحمال من أحاديث الزهري [فقط] لم يحدث بها ولم يشر إليها؛ كل ذلك يجعل من نفى عنه إمارة المؤمنين حقيقاً بأن يراجع نفسه ومسلماته.

وأزيدك واحدة قاصمة للظهر إن شاء الله، وهي أن مالكا قد اختص بابن شهاب الزهري [ت124هـ] اختصاصاً كبيراً، وهو من أوثق الناس فيه كما قال ابن القطان [ت198هـ] وابن معين [ت233هـ] وابن المديني [ت234هـ] وأحمد [ت241هـ] وكان

أصحاب الزهري [ت124هـ] يقدمونه على أنفسهم كما هو معلوم في كتب الحديث، وقد قيل في ابن شهاب مقولة ما أظنها قيلت في راو من الرواة، فقد روى ابن سعد في الطبقات والبخاري في التاريخ عن إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: ((ما أرى أحدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع ما جمع ابن شهاب))، وأظنك فهمت المراد، وأظني ملزما بالتراجع عن استبعاد إحاطة أحد بالسنة (ابتسامة عريضة)

ثم هؤلاء الذين سميت -وهي دعواك الثانية- لا نمنعها إن كانت حقا، ففضل الله لم يحصر على مالك ولا على أتباعه، فمن استحق منهم فضلا وتقدما كان الله هو معطيه إياه، لا يمنعنا ذلك من الاعتراف به ولا يجعلنا ذلك نستبدل تقليد مالك بهم -أو غيرهم-؛ لأن تقليدنا للإمام مبني على حجج واسدلالات ما رأيناها اجتمعت في غيره وإن كان صاحب فضل وفقه وحديث وإمامة في التقوى.

على أن هؤلاء الذين سميت؛ منهم من اعترف للإمام بالإمامة في الحديث والإمامة في الفقه فقال ابن مهدي [ت196هـ] على سبيل التمثيل: ((الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما))؛ ورغم أن ابن الصلاح فسر السنة بما هو ضد البدعة، إلا أن التفسير الحسن الذي قدمه ولي الله الدهلوي [ت1176هـ] يرغمك على تبديل رأيك في القضية.

[الإمام مالك وأهل العراق:]

فقال رحمه الله: ((...معنى قول عبدالرحمن: أن الثوري إمام في نقل ألفاظ الحديث وآثار الصحابة بأسانيد صحيحة، والأوزاعي إمام في معرفة الأصول والقواعد، ومالك إمام فيهما معا...)).

وأنت خير أن مدرسة الأوزاعي القائمة على الرأي قريبة النسب بمدرسة أهل العراق، المعتمدة على الرأي، وهذا المصطلح قد اتضح من خلال استقراء الكتب أنه حمال أوجه، بعضها يُحمد، وبعضها على العكس منه، فمن مدحه فإنما رأى شطر الحمد فيه، ومن ذمه رأى الشطر الآخر.

وما كان ينقل لأهل المدينة عن أهل العراق كان خليطاً بين الوجهين تماماً، وقد جاء عنه وعن أهل المدينة مدح العراق وفقهه جملة وجاء عنه ذمهم وذم فقههم وحديثهم جملة أخرى كذلك، فعلام تقصر على الأخيرة وتترك الأولى؟

فقد مدح الإمام مالك الإمام أبا حنيفة [ت150هـ] وروى عنه كما جاء عن الدارقطني وغيره، وتلمذ على يد ربيعة بن أبي عبدالرحمن الشهير بريعة الرأي [ت136هـ] وهو مدني تعلم فقه الكوفيين، وأشار على أسد بن الفرات أن يتجه إلى العراق ليتفقه ونحو ذلك.

روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل الحسن بن أبي الربيع، يقول: كنا على باب مالك بن أنس فخرج مناد فنادى: ليدخل أهل الحجاز فما دخل إلا أهل الحجاز، ثم خرج فنادى: ليدخل أهل الشام، فما دخل إلا أهل الشام، ثم خرج فنادى: ليدخل أهل العراق، فكنّا آخر من دخل، وكان فينا حماد بن أبي حنيفة، فلما دخل قال: السلام عليكم ورحمة الله، وإذا مالك جالس على الفرش والخدم قيام بأيديهم المقارع، فأوماً الناس إليه بأيديهم اسكت، فقال: ويحكم أفي الصلاة نحن فلا نتكلم!، قال: فسمعت مالكا يقول: استخير الله، استخير الله ثلاثاً، ثم قال: أخبرني نافع عن ابن عمر فحدثنا بعشرين حديثاً)) اهـ.

قد تقول -وقد قلت- ما توجيه تلكم الكلمة التي سوت أهل العراق بأهل الكتاب؟ وأعيد إليك السؤال -على جهة الاستفهام- عما تتوقعه أنت منها؟ أظن أنه يقصد حقيقة أهل الكتاب من اليهود والنصارى ويُسَوِّي بين أحاديثهم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أظنه يجعل الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل العراق وهم من خيرة الناس وأفضلهم بمن لعنه الله في كتابه وخذله؟

لا أظنك تصل إلى هذا المعنى في انتقاص عقل الإمام مالك رحمه الله؟ فإن كان ظني صحيحاً -وأظنه كذلك- فهذه عبارة تشبه بليغ حذف وجه الشبه فيها اتكالا على فطنة السامع والقارئ؛ وهذان ما فهما منها هذا الفهم المغرّق في الإسقام، ويكفيني للدلالة على ذلك أن ابن تيمية [ت728هـ] قد نقل في رفع الملام وجه الشبه في هذه العبارة قال: ((أن

كثيرا من الحجازيين يرون ألا يُحتج بحديثٍ عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز حتى قال قائلهم: نزلوا أحاديث أهل العراق بمتزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم)).

وأحسن من النص ما رواه ابن عبد البر [ت463هـ] في توجيه هذه الكلمة قال راويا عن ابن وهب قال: ((قال مالك وذكر عنده أهل العراق فقال: «أنزلوهم عندكم بمتزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا (آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد) الآية، ... سمعت محمد بن الحسن، أنه دخل على مالك بن أنس يوما فسمعه يقول هذه المقالة التي حكاها عنه ابن وهب في أهل العراق قال: ثم رفع رأسه فنظر مني فكأنه استحيا وقال: يا أبا عبد الله أكره أن تكون غيبة، كذلك أدركت أصحابنا)).

فالعلة هنا مربوطة بسياق تاريخي أوجب هذه العبارة وأوجب هذا الحكم؛ تقريرها أن أهل المدينة كانوا يتحاشون حديث البصريين للقدر وحديث الكوفيين للرفض وحديث الشاميين للنصب؛ وكانوا يعلمون أن ثمة سجالا دينيا كبيرا لم يبق في حدوده الطبيعية، بل تجاوزها إلى وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذب عليه نصرة للرأي وذبا عن المذهب، فكانوا يرون أن الحديث إذا لم يكن له أصل في غير هذه المدائن فالأصل فيه الضعف حتى يتبين العكس من ذلك، ويبان العكس في ذلك إما بأن يوثق راويه ويعدل كسفيان والأعمش، أو تشهد له أحاديث سائر الأمصار الأخرى كمكة والمدينة، قال الحافظ ابن حجر [ت852هـ]: ((ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق)).

فهذا المسلك من أهل المدينة كان دفاعا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن بغضا في أهل العراق، وقد انتشر الوضع في هته المدائن إلى الدرجة التي جعلت مالكا يسمي الكوفة دار الضرب، فقد ((قال له عبدالرحمن بن مهدي: يا أبا عبد الله سمعنا في بلدكم أربعمئة حديث في أربعين يوما، ونحن في يوم واحد نسمع هذا كله. فقال له

عبد الرحمن: ومن أين لنا دار الضرب، أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالنهار)).

وقال ابن وهب كما في إسعاف المبطل: ((رأيت أيوب السخيتاني بمكة حجتين فما كتبت عنه ورأيت في الثالثة قاعدا في فناء زمزم فكان إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند بكى حتى أرحمه فلما رأيت ذلك كتبت عنه.

وقال أبو مصعب: قيل لمالك لم لم تأخذ عن أهل العراق؟ قال رأيتهم يقدمون هاهنا فيأخذون عن أناس لا يوثق بهم، فقلت إنهم هكذا في بلادهم يأخذون عمن لا يوثق بهم)).

وهذا مما يحمد لأهل المدينة -ومنهم مالك- ولا يذمون به، وقد كان منهجه رحمه الله أنه إذا شك في الحديث طرحه كله، مخافة أن يدخل في السنة ما ليس منها، ولأجل كان أحق بالإمامة والإمارة في الحديث من كثير ممن سميت، فإنهم كانوا يروون ما بلغهم من الأحاديث تأثما -كصنيع معاذ بن جبل رضي الله عنه- وكان هو يرى صنيع عمر وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهم.

والسجال كان قائما بين أهل الحجاز وأهل العراق على أمور هي أقل شأنًا من هذا كقول أنس بن عياض [ت200هـ] في المناولة والإجازة: ((يا أهل العراق، إنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)) وهذا نص آخر مهم في المسألة رواه الخطيب البغدادي [ت463هـ] في الكفاية: عن عبدالله بن سلمة بن أسلم، قال: ((ما كنا نتهم أن أحدا يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم متعمدا، حتى جاءنا قوم من أهل المشرق فحدثوا عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها، فالتقيت أنا ومالك بن أنس فقلت: يا أبا عبد الله، والله إنه لينبغي لنا أن نعرف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن هو، وعمن أخذناه، فقال: صدقت يا أبا سلمة، فكنت لا أقبل حديثا حتى يسند لي، وتحفظ مالك بن أنس الحديث من أيامئذ، فجئت عبد الله بن الحسن في السويقة، فقال: يا ابن سلمة بن أسلم أما بلغني أنك تحدث تقول حدثني فلان عن فلان؟

قلت: بلى، خلط علينا شيعتكم من أهل العراق، وجاءونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فحدثه بعض ما حفظت فعجب له وقال: أصبت يا ابن أخي، فزادني في ذلك رغبا)) اهـ

[رواية مالك عن أهل العراق:]

وقد تقول لي فما له لم يرو عن العراقيين إلا عن عفان؟

أقول بداية عادة الفقهاء والمحدثين الرواية عن أهل بلدهم لأنهم بهم أخبر وأعلم، وكذا كان المدنيون كانوا يروون عن بعضهم لشهرة محدثيهم فيها ووثاقتهم عندهم، وكان أغلب مشايخ مالك من المدينة، ولم يرتحل إلى سائر الأمصار ارتحال أقرانه، بل كان العلم يرتحل إليه كل عام إما في الحج أو في العمرة أو في زيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فكان يسمع منهم ويختبر حالهم، قال هشام بن عروة [ت145هـ] ((ما قدم علينا من العراق أحد أفضل من ذاك السخيتاني أيوب [ت131هـ])).

فإذا روي عن غير أهل بلدهم تحروا، والعراق كان موطن البدع والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وآل بيته فكان تحريهم معقولا روى البخاري في الأدب عن نافع ((أن نفرا من أهل العراق دخلوا على ابن عمر فرأوا على خادم لهم طوقا من ذهب، فنظر بعضهم إلى بعض، فقال: ما أفطنكم للشئ))، وهذا النص الذي كتبه الخليلي [ت446هـ] في الإرشاد يدل على طرف من ذلك: ((ولأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عددهم؛ قال بعض الحفاظ: تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف))؛ ثم روى عن وراق الحميدي قوله: ((قال أهل المدينة: وضعنا سبعين حديثا نجرب بها أهل العراق، فبعثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهل البصرة ردوها إلينا ولم يقبلوها، وقالوا: هذه كلها موضوعة، وأهل الكوفة ردوها إلينا، وقد وضعوا لكل حديث أسانيد)).

ولم يخصصوا به العراق بل عدوه إلى الشام وأمصارها لعله النصب، وأنت خير بأن بعض أهل الشام كان يلعن علي بن أبي طالب عليه السلام في السبحة سبعين مرة أو أكثر بالغداة والعشي، ويتعبد بهذا اللعن.

نعم قد وقع بعض الجهل بمقدار العلم المختزن في العراق، فإن وثق الرجل والراوي عنه قبل حديثه في المدينة بلا مشنوية، روى ابن عبد البر [ت463هـ] في الجامع عن إسحاق بن راشد قال: ((كان الزهري إذا ذكر أهل العراق ضعف علمهم فقلت له: إن بالكوفة مولى لبني أسد يعني الأعمش يروي أربعة آلاف حديث، قال: أربعة آلاف حديث!، قلت: نعم، إن شئت جئت بك ببعض حديثه أو قال: ببعض علمه؛ قال: فجئ به، فجئت به فلما قرأه قال: والله إن هذا لعلم وما كنت أرى أن بالعراق واحدا يعلم هذا)).

بعد هذه المقدمة ننظر لنرى هل روى مالك عن عفان فقط أم لا؟
الجواب يستنبط من تتبع مشايخ مالك، ولنكتف بكتاب المزي [ت742هـ] فقد ذكر من شيوخه:

- فمن أهل البصرة: (1) أيوب السخيتاني، (2) حميد بن أبي حميد الطويل، (3) عبد الكريم بن أبي المخارق، (4) زياد بن مخراق، (5) حماد بن سلمة.
ومن أهل الكوفة: (6) زيد بن أبي أنيسة، (7) سفيان الثوري، (8) عبدالله بن إدريس.
- ومن أهل خراسان: (9) زياد بن سعد بن عبد الرحمن، (10) عطاء.
- ومن غيرهم من مدائن الشام والعراق: (11) طلحة بن عبد الملك الأيلي، (12) عبد الكريم بن مالك الحراني، (13) عبيد الله بن أبي عبدالله الأصبهاني، (14) ثور بن يزيد بن زياد الحمصي، (15) أبو عمرو الأوزاعي، (16) هشيم بن بشير الواسطي.
والقائمة تطول لو خرجنا عن المزي، وهي كافية في نقض مقالتك؛ وقد تبين بعد ذلك أن قولك:

ولا أدري كيف يستغني مجتهد عن أهل العراق وحديثهم

استنتاج في غير محله والله الموفق.

[عكرمة مولى ابن عباس الصفري ورواية مالك عنه:]

هذه النقطة التي أثرتها وقدمتها بقولك:

كان مالك يعلن ترك الرواية عن المبتدعة؛ مع أنه روى عن جماعة منهم وكان يئلس أقبح أنواع التئلس وهو تئلس التسوية فقد كان يروي عن عكرمة الصفري الخارجي ويئلسه .

قلت تئلس التسوية إسقاط ضعيف بين ثقتين؛ وهو شر أنواع التئلس كما في تعريف أهل التئلس للحافظ، وإيرادك الموضوع في سياق التئسيع والتئسيع مردود عليك، قال الحافظ في كتابه في ذكر مالك بن أنس:

((يلزم من جعل التسوية تئلساً أن يذكره فيهم، لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ؛ يقول: عن ثور عن ابن عباس ولا يذكر عكرمة، وكذا كان يسقط عاصم بن عبدالله من إساند آخر، ذكر ذلك الدارقطني وأنكر ابن عبدالبر أن يكون تئلساً)) اهـ.

فيا أخي أسامة هلم لنحقق في الأمر قليلاً ولنر أدلس مالك أم لم يفعل؟

إن النظر في الموطأ والبحث فيه يجعلنا نقف على هذا الحديث في كتاب الحج/ باب من أصاب أهله قبل أن يفيض/ وفيه من رواية يحيى الليثي: ((وحدثني عن مالك عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس قال -لا أظنه إلا عن عبدالله بن عباس- أنه قال: الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي)) ثم قال بعدها: ((وحدثني عن مالك أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس، قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك)).

فأنت ترى أن مالكا يصرح باسمه ولا يتحاشاه وليس له غرض في إخفاء هذا، ولو كان يئلس الحديث لأخفى اسمه تماماً من كتابه، ولما صرح به في كتاب الحج وكتبه في سائر رواياته عن ثور عن ابن عباس رضي الله عنه.

وقد نبه على هذه الجزئية إمام المالكية ابن عبدالبر [ت463هـ] في التمهيد؛ قال: ((وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه -لكلام سعيد بن

المسيب وغيره فيه-، ولا أدري صحة هذا؛ لأن مالكا قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسألة؛ وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة، روى مالك عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع على امرأته وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة، وروى مالك أيضا عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس قال أظنه عن ابن عباس أنه قال "الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي" وبه قال مالك))، وهذا نص صريح قاطع لإشكالك من أصله.

بقي الآن دفع إشكالين يتعلقان برواية عكرمة

الأول: لماذا روى عنه مالك رغم أنه تحاشى كثيرا من أهل البدع في كتابه؟

ومن غير إطالة في حكم الرواية عن المبتدع، أقول من خلال استقراء كتب الجرح وشروح الموطأ ونحوها أن مالكا قد نظر في أمر عكرمة إلى أنحاء:

الأول: في السبب الموجب لضعفه

قال الحافظ في مقدمة الفتح: ((فأما أقوال من وهاه فمدارها على ثلاثة أشياء: (1) على رميه بالكذب، (2) وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، (3) وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء؛ فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه))

الثاني: في حقيقة ما ضعف به وهل هو ثابت أم لا؟

قال: ((... (1) فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه؛ (2) وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر؛ (3) وأما التكذيب فسنين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم، وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته...)).

ثم راح يسوق الأدلة والأقوال في كل واحدة من هذه الثلاثة ويفندها واحدة واحدة فارجع إليه حتى لا نطيل الكلام أكثر وقد طال والمقام لا يحتمل.

والإشكال الثاني: لماذا صرح باسمه في موضع ولم يصرح به في آخر؟

هذه يجيب عنها ابن عبد البر [ت463هـ] قال: ((عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه؛ لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وقد يحتمل أن يكون مالك جُبْن عن الرواية عنه لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله.

وقد قال الشافعي في بعض كتبه: "نحن نتقي حديث عكرمة"، وقد روى الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى والقاسم العمري وإسحاق بن أبي فروة وهم ضعفاء متروكون، وهؤلاء كانوا أولى أن يتقى حديثهم ولكنه لم يحتج بهم في حكم، وكل أحد من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن إسحاق الطباع قال سألت مالك بن أنس قلت أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس قال لا ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

وقيل لابن أبي أويس لم لم يكتب مالك حديث عكرمة مولى ابن عباس قال لأنه كان يرى رأي الإباضية.

وأما قول سعيد بن المسيب فيه فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في كتاب الانتفاع بجلود الميتة وقد ذكرت ذلك وأشباهه في كتابي "كتاب جامع بيان أخذ العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله"، في باب "قول العلماء بعضهم في بعض" فأغنى ذلك عن إعادته ها هنا)) اه كلام الحافظ وهو نفيس جدا.

لكنني أزعم أن هناك اتجاها عاما في عهد الرواية كان يعمد إلى تحاشي ذكر اسمه بسبب اشتها تلك التهمة عنه - وإن لم تثبت - بسبب الخوف إما من السلطة أو سدا للزريعة كانت قائمة وقتذاك؛ تمثلت في كون الرواية عن راو تزكية له ولمنهجه، ودليلي على ذلك أن مالكا لم ينفرد بهذا المسلك وحده بل شاركه فيه جمع كابن سيرين مثلاً، قال خالد الحذاء: ((كل ما قال محمد بن سيرين: "نبئت عن ابن عباس" فإنما رواه عن عكرمة))،

ويعلل ذلك الإمام أحمد بقوله -كما في رواية أبي طالب عنه-: ((قلت: لم يكن يسمى عكرمة؟ قال: لا محمد ولا مالك، لا يسمونه في الحديث؛ إلا أن مالكا قد سماه في حديث واحد. قلت: ما كان شأنه؟ قال: كان من أعلم الناس؛ ولكنه كان يرى رأى الخوارج رأي الصفرية، ولم يدع موضعا إلا خرج إليه: خراسان، والشام، واليمن، ومصر، وأفريقية. وقال: إنما أخذ أهل أفريقية رأي الصفرية من عكرمة لما قدم عليهم، وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم...)) اهـ.

هذه خلاصة الكلام في عكرمة، أفيقى بعد ذلك مطعن على الإمام أم يزول ذلك من قلبك ويظهر أثر ذلك على لسانك؛ على أن مالكا قد تحايله كما قال الذهبي [ت748هـ] والله الموفق.

[كلام مالك في بعض الناس:]

[مالك وآل البيت:]